الأهرام

٢١ مايو ١٩٥٧

مجلس الأمن يبحث مسألة القناة

بنو يدعو المجلس الى مطالبة مصر بتنفيذ المبادئ الستة

عمر لطفي يؤكد عزم مصر على تنفيذ تصريحها وتمشيه مع المبادئ الستة

نيويورك في ٢٠ ـ ا.ش.ب ـ اجتمع مجلس الامن برياسة لابوت لودج مندوب امريكا في السادة العاشرة من مساء اليوم (بتوقيت القاهرة) لاستئناف البحث في مسألة قناة السويس بناء على طلب الحكومة الفرنسية.فقد طلبت فرنسا من المجلس ان يوصي باجراء مفاوضات في اقرب وقت مع مصر لتسوية مسألة القناة على اساس المبادىء الستة التي سبق ان اقرها المجلس في اكتوبر من العام الماضي .

اعتراض روسيا على جدول الاعمال

وعندما عرض جدول الاعمال على المجلس اعترض عليه السير سوبوليف مندوب روسيا وقال ان الاتحاد السوفييتي لايرى مايدعو المجلس الى اعادة بحث مسألة القناة وخاصة ان مذكرة مصر المؤرخة في ٢٤ ابريل الماضي متمشية مع اتفاق القسطنطينية المعقود في سنة ١٨٨٨ ومع ميثاق الامم المتحدة ،كما انها تتضمن المبادىء الستة التي سبق ان اقرها المجلس ، فضلا عن ان هذه المذكرة اصبحت وثيقة دولية بعد ان سجلت ضمن وثائق الامم المتحدة

ولكن المجلس وافق بالرغم من ذلك على جدول الاعمال وقد امتنع مندوب روسيا عن الاقتراع فقد اخذ الاصوات على ذلك

دعوة مندوب مصر لحضور الجلسة

وعقب ذلك دعي مندوب مصر للاشتراك في الجلسة فاخذ الاستاذ عمر لطفي مندوب مصر مكانه بين الاعضاء على الا يكون له حق الاشتراك في الاقتراع

بيان وزير خارجية فرنسا

ثم اعطيت الكلمة لبينو فاستهل بيانه الكتوب بنفي التهم القائلة ان متاعب فرنسا مع مصر ناجمة عن الموقف في الجزائر وان سياسة فرنسا الداخلية هي التي حفزتها الى الالتجاء الى مجلس الامن مرة اخرى وقال ان طلب فرنسا عقد اجتماع المجلس لايهدف بحال من الاحوال الى احياء الجدل الطويل الذي دخلنا فيه مع الحكومة المصرية حتى الان ـ

واضاف يقول : ان نناقش مرة اخرى الموقف الذي وقفته باريس من شمال افريقيا لاسيما في الجزائر نوائنا سوف نتجاهل في الوقت الحاضر المشكلة التي اثيرت بسبب تسليم الاسلحة للثوار وهجمات القاهرة على فرنسا نوا تدخل مصر

البقية صفحة ٥ عمود ٣

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مناقشة مسألة القنـــاة فى مجلس الامن

بقية المنشور فى الصفحة الاولى

القسم فى سياستنا الداخلية
احترام قرارات الامم المتحدة

واضاف بينو يقول الوزير الفرنسى من حدث المناقشة هو معرفة ماذا كانت الامم المتحدة تتبع قاعدتين :احداهما تنطبق على الدول التى تحترم قرارات الامم المتحدة وبالتالى تطبق على الاخرى على الدول التى تهمل هذه القرارات .وسيجىء اليوم الذى يتحتم علينا ان نواجه فيه امرا من اثنين :

اما ان تكون القوانين التى وضعتها الدول صالحة للجميع وواجبة التنفيذ

من الجميع دون اى تمييز وفى هذه الحالة تصبح الامم المتحدة منظمات سلطات لا يتازعها فيها احد .واما ان يصبح لدينا معيارات يتوقفان على نية هذا الجانب الغربية او ذاك . وفى هذه الحالة تفقد الامم المتحدة سلطتها ويتحتم علينا تعديل ميثاقها

البادىء الستة لادارة القناة

ثم تناول بينو البادىء الستة باعتبارها اساس القضية الفرنسية مؤكدا ان مصر لم تثر اية اعتراضات خطيرة ازاءها موافقة بهذا على النزاع المتعلق بمصر جاء على الاقل على البادىء الخاصة بادارة الملاحة فى القناة السويس» واضاف يقول ثانى استخراج نتيجتين من هذا النزاع الاولى هى التى قد توافق بعض الدول وهى اننا اقمنا فى تلك الوقت الفرصة للوصول الى تسوية لمسألة القناة كان يمكن ان تكون عادلة ومرضية للجميع .والثانية هى التى لا يمكن لاحد ان يجادل فيها قط وهى ان فرنسا وبريطانيا قد قبلتا بؤتمر مثلا يحق لهما استعادته اليوم وهو خاص باحترام الامم المتحدة والذى يؤديها وقضاءها الى الدمار فى وقت كان يمكن للمرء ان يجادل فيه .فتخلتا عندئذ عن الحقائق التى كسباها بدون اى تعويض

البنود التى تقضى على البادىء الستة

وقال بينو «ان من الصعب ان نرى كيف يمكن استخدام هذه الاحداث كحجة للقول بان قرار ١٢ اكتوبر قد اصبح قديما الفرصة وان من المتعين بعد تطهير القناة ان نبدأ المفاوضات بين مصر والمتعاملين على اساس البادىء الستة بقرض تحديد طريقة تطبيقها واننا لم نكن نتوقع الوصول الى حل يتمشى مع افكارنا عن العدالة وصالح السلام والمتفق عليه من العالم ولكننا على الاقل كنا نستطيع الاعتماد على ان القرار الذى اتخذه المجلس الامن بالاجماع يدخل فى حساب حل المسألة

مقارنة بين تصريح مصر والبادىء الستة

وعلى يقول : والذى يواجهنا الان هو ان تصريح الحكومة المصرية لا يتمشى .. بالرغم مما قيل عنه .. مع قرار ١٢ اكتوبر وان جهود الحكومة الامريكية فى القاهرة لم ينتج عنها اى تحسن ملموس فى نص التصريح المصرى .

واستطرد يقول ان مصر قبلت التعويضات الخاصة بشركة القناة المتعلقة فحسب (بطريقة نظرية محضة » بحيث لم يتمش فيما قررته بهذا الشأن على طريقة التحكيم » واما فيما يختص بالالتجاء الى المحكمة الدولية فى حالة وجود خلافات » فاننا ما زلنا نجهل اذا كانت مصر تنوى توقيع تصريح يقبل الالتزامات التى يتطلبها قانون هذه المحكمة . فان توضيح هذه المسألة يبدو ضروريا .

تسوية من جانب واحد

واضاف بينو قائلا ان الخطر الحقيقى فى الموقف المصرى هو طبيعته لا مضمونه فالمتعين التحليل ان نتصور اية تسوية لمسألة القناة من جانب واحد... تستطيع مصر بمقتضاها ان تكون حرة فى انهائها بصرف النظر عن تسجيلها لدى سكرتارية الامم المتحدة وبذلك تجنبها معاهدة دولية ام تتبع وقرار تنفيذى للامم المتحدة . فهل من الممكن تعديل او تفسير المعاهدة او دراسة طرق تطبيق القرار بدون مفاوضات مناسبة على اساس متعدد الاطراف

ضرورة المفاوضات عاجلة

واضاف قائلا « ليس هناك اى مفتش فى محل معين على الاطلاق بانها تستطيع تسوية المسألة بصورة مؤقتة وبذلك تدفعها الى الغاء اى اجراء اضافية دولية لايجاد القرار جو من الامن فى الشرق الاوسط بتوابعه .اما بالنسبة لضغط المتشددين الذى يهدف الى اجراء مفاوضات عاجلة فاى وسيط يمكن استخدامه فى الامم المتحدة . ان فرنسا تستخدم هذا الضغط اليوم باحالة المسألة الى مجلس الامن ومطالبته بالانتهاء المفاوضات بأسرع ما يمكن لتسوية مسألة القناة وفقا لنقاط المسألة

وعلى بينو يقول « واننا نرون فان فرنسا لا تطلب منكم اكثر من أن تظلوا امناء لما سبق ان وافقتم عليه ، وان رفضى طلبها يعتبر انكم تتخلون عن حكمكم السابق وفى هذا ما يهدد بالقاء الدمار على الامم المتحدة

دهشة مصر لاثارة المسألة من جديد

واشار الاستاذ عمر لطفى مندوب مصر الدائم لدى الجمعية العامة فتح هذا الموضوع الذى توافق مندوبى السويس والبريطانى مصر يوضح من موقف واضح بيانا بهذا الموقف ويتساءل فيما اذا كان قد حدث شىء خطير فى الاسبوعين الماضيين يبرر اعادة فتح باب المناقشة فى هذه المسألة ، ثم قال ان اهم حدث وقع منذ الجلسة الماضية هو ان القناة قد اعيد فتحها للملاحة ، وان سفنا كثيرة تابعة لاهم الدول البحرية تستخدمها الان

عضو ادارة مصر للملاحة بالقناة

وقال الاستاذ لطفى ان الملاحة فى القناة استؤنفت بحقوق عادية وان السلطات المصرية قبضت ادائها العادية وقال انه بين ٢٩ مارس سنة ١٩٥٧ ونهاية شهر ابريل مرت ٢١٢ سفينة فى القناة ، وبين اول مايو و ١٧ مايو اجتازتها ٢٠٩ سفن اى بعد ذلك فالمسة بجنسيات السفن التى مرت فى القناة .

وبعد ان ذكر الاستاذ لطفى ان ٢٧ سفينة مرت فى القناة يوم السبت الماضى الموافق ١٨ مايو قال ان الادارة المصرية المشرفة على قناة السويس بذلت قصارى جهدها ، لتيسير المرور . ولا يستطيع احد ان ينكر ان ادارة السلطة المصرية ممتازة .ومنذ فترة قريبة جدا ارجى الجنرال هوبكر الذى كان مبعوثا اليه لتطهير القناة وتهيئة الطرق للسلطة المصرية دليل الوفود التى لا تتفق معها تماما وعقد اجتماعا لتوجيه لرئيس المسألة الوقت الكافى للاختيار حتى يمكن اتخاذ موقف نهائى بشأنها

مشاكل فرنسا الداخلية

ورد الاستاذ لطفى ما نشرته الصحف الفرنسية من الدوافع التى ادت الى اعادة مناقشة المسألة وقال انه يبدو ان القصد بها جعل مجلس الامن يحل مشاكل فرنسا الداخلية، وامر مندوب مصر على ان التصريح المصرى يتمشى مع قرار ١٢ اكتوبر ولا سيما فيما يتعلق بفصل القناة عن سياسة اية دولة ، وقال ان الحكومة المصرية مستعدة لاتخاذ الخطوات اللازمة لدخول حكم المحكمة الدولية

تصريح مصر يتمشى مع البادىء الستة

وقال الاستاذ عمر لطفى ان تأييد مصر مرارا « بعبارات واضحة » لاحكام اتفاقية عام ١٨٨٨ على انها تخول لها حق منع سفن اية فصل مسألة القناة عن المسائل السياسية . وقال ان مصر قد وافقت على هذا المبدأ الثابت بتأكيد الاستاذ لطفى بعض عبارات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مجلس الامن

اخرى من التصريح المصرى تظهر كيف انها تتفق مع وجهة النظر المصرية مع الاسف ان السفير البريطانى لا يزال يصر على ان فرنسا اضافت الفقرة الخاصة بحل المشكلة سلميا ، وقد اكتفى مندوب مصر بتحيتها فى ٢٤ ابريل واعتبر حكومتى ان هذا التصريح مع التزاماته هو « ادانة دولية » وقد سجل لدى الامم المتحدة على هذا الاساس ، وان مصر قد عقدت العزم على تطبيق قرار ١٢ اكتوبر وبمبادئه والاستمرار فى تطبيق شروط الهدنة عام ١٩٤٩ وفقا لما فى ملاحق مضمنة على نشرة التصريح نفسه الذى سجلته لدى الامم المتحدة والذى تعتبره ادانة دولية وفقا لمبادىء السلام والرخاء وحسن المعاملة بين الدول .

كلمة مندوب كوبا

وتحدث بعد ذلك نونيز بورتوندو مندوب كوبا فقال انه فهم ان التسجيل السريع للتصريح المصرى كوثيقة دولية كان سيليه خطوة سريعة مماثلة من جانب حكومة مصر تنطوى على الاعتراف للمادة ٣٦ من قانون محكمة العدل الدولية وقبولها حكم المحكمة . ولكن هذا قد مضى وقت كاف دون ان تتخذ هذه الخطوة . وهذا الوقت يضاعف قلقنا ، ويؤكد وجهة نظرنا بان الامر يحتاج الى اكثر من مجرد تصريح بسيط حتى تشعر جميع الاطراف بان حقوقها المشروعة ومصالحها اصبحت مضمونة

بريطانيا تعلن تاييدها لفرنسا

وتحدث بيرسون دبكسون مندوب بريطانيا فاید فرنسا واكد ابادة للمسالة ، وقال ان بريطانيا اعلنت منذ اسبوعين ان التصريح المصرى غير مرض ويستلزم ايضاحا وقال ان حكومتى توافق على ما جاء فى بيان بينو فيما يتعلق بمضمون التصريح المصرى

وقال دبكسون ان التصريحات المصرية عن الاتصالات الخاصة لتامين القناة لا تتفق مع قرارات ١٢ اكتوبر

وقد مضى شهر تقريبا على صدور التصريح المصرى ولم تبلغ الحكومة المصرية بعد الخطوات التى توضح انها تقبل الامتثال لحكم محكمة العدل الدولية كما تعهدت بذلك وقد اغتبطه عندما سمعت مندوب مصر يؤكد الرغم انها ستعمل ذلك ، والذى يجب ان نعلمه متى يستعمل

ومضى يقول ان موقف مصر لا يزال اقل من الذى وعد السنة التى اقرها مجلس الامن ويجب على الحكومة المصرية ان تعالج هذا ، وان مصر لم تقل اليوم اى شىء يزيل الوجه السلبى فى التصريح من هذه الوجهة وهى وجهة النظر الاساسية التى اعربت عنها

مرور سفن بريطانيا الاخرى فى حقوقها

ومضى يقول وسنستمر فى العمل للوصول الى الضمانة عن طريق التفاوض مع الحكومة المصرية وفى الوقت ذاته اوضحنا ان استخدام السفن البريطانية للقناة لن يؤثر على حقوقنا الشرعية القائمة او يقلل من تصميمنا على متابعة البحث عن تسوية نهائية تكون عادلة لكل من مصر والدائنين

الفلبين تطالب باعطاء فرصة لمصر

ثم تكلم مندوب الفلبين فقال ان اغلبية المجلس متفقة على تجربة ما ينطوى عليه البيان المصرى واعطاء مصر فرصة كافية لاظهار استعدادها لتنفيذ ما فى بيانها من ضمانات تعد كافية لمستقبل القناة اذا تقلده بالتزاماتها ومندوب الفلبين من ادائه فى عدم الخشية الى اجراء يثير مشاعر الفريقين

روسيا تندد بمطالب فرنسا

واعقبه مندوب روسيا فقال ان فرنسا والدول الغربية ارادت المجلس على البحث فى مسالة قناة السويس لم التى على البيان المصرى وقال انه متمتع للغاية ومتفق مع مساعدة الفسخاطيانية ومع ميثاق الامم المتحدة ، وقال ان الدول الاستعمارية اعطت مسالة قناة السويس بقصد محاولة ارغام مصر على الركوع والخضوع .

ثم قال ان ليس « الفيتو » السوفياتى هو الذى منع المفاوضات مع مصر على اساس قرار ١٢ اكتوبر الماضى ، ولكن الذى منع تلك المفاوضات هو رفض فرنسا اجراءها وقد تبع هذا الرفض الاعتداء الثلاثى البريطانى على مصر

ثم قام بينو مرة اخرى وقال انه يحتفظ لنفسه بالرد على البيانات التى قيلت اليوم فى المجلس ثم وجه كلامه الى مندوب مصر وقال انه حاول ان يجتنب الكلام فى السياسة وانه يرى ان من مصلحة الطرفين عدم التدخل الشرق الاوسط عند البحث فى مسالة قناة السويس

وقرر المجلس رجاء الجلسات الى الساعة العاشرة مساء (بتوقيت القاهرة) من مساء اليوم الثلاثاء

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية